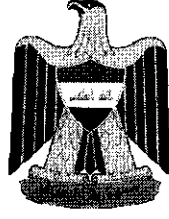


كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٨٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكم طه محمد واكم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: (ن . غ . ح) – وكيله المحامي (ع . م . ن) .

المدعى عليه: رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/اضافة لوظيفته –

وكيله المحامي (أ . ح . ع) .

الادعاء:

ادعى وكيل المدعي أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اصدرت نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ لتسهيل تطبيق قانون انتخابات مجلس النواب وقد ورد في القسم الثالث الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء) سيما الفقرات (٢/ب/٤ و ٦ و ٥) وهي مخالفة للمواد (١٤ و ١٦ و ٢٠ و ٣٨/اولاً) من الدستور ولا تحقق المبادئ التي كرسها الدستور وتخالف قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ وأن ما ذهبت اليه المفوضية يجعل أن أصوات الناخب تذهب الى مرشح آخر لم ينتخب من قبل الناخب ولم تحترم حرية في انتخاب من أن انتخبه وكان يجب اخذ كوتا النساء من القوائم التي حصلت على العدد الاكبر من المقاعد وادعى وكيل المدعي، مرشح ضمن تحالف عابرون الذي حصل على مقعد من أصل خمسة عشر مقعد لمحافظة الانبار وأنه حصل على ثاني أعلى الاصوات وأن قرار مجلس المفوضين رقم (١٩) المحضر الاستثنائي رقم (٢٥) في ١٨/٥/٢٠١٨ صادق على فوزه إلا أن السادة القضاة المنتدبين وبعد إجراء العد والفرز اليدوي ونتيجة الخطأ الجسيم الذي ارتكبه وبموجب قرارهم رقم (٦٩) للمحضر رقم (٤١) في ٩/٨/٢٠١٨ قاموا بتوزيع المقاعد واحتساب كوتا النساء لأئتلاف الانبار هويتنا الذي لهم ست مقاعد وأعطو خمسة مقاعد للرجال ومقعد للنساء وخلفاً للدستور والقانون وبذلك فقد المدعي مقعده الذي فاز به وأصبح لتحالف عابرون (مقعد للرجال ومقعد للنساء) وطلب دعوة

سارة

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

Po.box55566

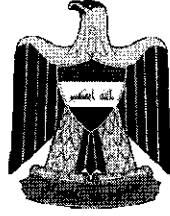
المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف- ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الالكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٨٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

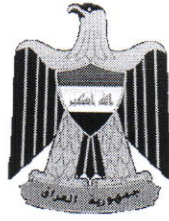
المدعى عليه للمرافعة والحكم بعدم دستورية الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء) من نظام توزيع المقاعد وأنصاف موكله والحكم بفوزه بالمقعد النيابي بأن يكون توزيع المقاعد لتحالف عابرون في محافظة الانبار مقعدين للرجال وقد تم تبليغ المدعى عليه بعريضة الدعوى وسنداتها فأجاب عليها بلائحته المؤرخة (٢٠١٨/٩/١٢) التي جاء فيها أن المستأنف يعترض على طريقة المفوضية في احتساب (كوتا النساء) بموجب نظام توزيع المقاعد رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ وأن المادة (١٢) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل نصت يجب أن لا يقل عدد النساء المرشحات في القائمة عن (٢٥%) وأن لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن (٢٥%) وعند تقديم القائمة يراعى تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال وقدم وكيل المدعى لائحة جوابية على ما جاء بلائحة وكيل المدعى عليه وناقشها بفقراتها كما قدم لائحة ايضاحية مؤرخة في (٢٠١٨/١٢/٢) حصر طعنه بعدم دستورية الفقرة (٤/ب/٢) فقط وليس بالخطوة الثالثة بأكملها وبين أن المفوضية لم تلتزم بتطبيق الفقرات بشكل متسلسل وقد دعت المحكمة الطرفين فحضر وكيل المدعى ووكيل المدعى عليه كرر وكيل المدعى عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها كرر وكيل المدعى عليه دفعه وطلب رد الدعوى وختمت المحكمة المرافعة واصدرت قرار الحكم التالي علناً.

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن المدعى (ن . غ . ح) طعن بعريضة دعواه بعدم دستورية الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء) من نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ ثم حصر دعواه بلائحته المؤرخة ٢٠١٨/١٢/٢ بالفقرة (٤/ب/٢) من الخطوة الثالثة وليس بالخطوة الثالثة بأكملها وكان المدعى قد رشح للانتخابات مع تحالف (عابرون) عن محافظة الانبار وقد حصل تحالف عابرون على مقعدين وقد اعلن فوز المدعى بأحد المقعدين بموجب قرار مجلس المفوضين المؤرخ (٢٠١٨/٥/١٨) لكن مجلس المفوضين من القضاة قد حرمه من هذا المقعد بعد اجراء العد والفرز اليدوي واعطاه لاحد النساء حسب كوتا النساء. وتجد المحكمة الاتحادية العليا

سارة

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٨٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

أن الخطوة الثالثة من نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ بجميع فقراتها ومنها الفقرة (٤/ب/٢) جاءت تطبيقاً لنص المادة (٤٩/رابعاً) من الدستور التي تنص (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب) وأن الطعن بعدم دستورية الخطوة الثالثة والفقرة (٤/ب/٢) منها غير وارد ومردود كذلك طلب منحه المقعد النيابي الذي يراعى بجرمانه منه وأن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بنظر الطعن وإنما كان بإمكانه الطعن بقرار مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أمام مجلس المفوضين وأن قرارها يخضع للاستئناف أمام الهيئة القضائية في محكمة التمييز الاتحادية. وعليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف وأتعاب محاماة لوكيل المدعي عليه ومقدارها مئة ألف دينار وصدر الحكم باتاً وبالاتفاق في ٢٠١٨/١٢/٩.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندي

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين عباس ابو التمن